دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المغرب

أ . ناصر رمضان سالم انديش ـ قسم العلاقات الدولية ـ كلية التجارة ـ جامعة الزيتونة .

الملخّـــــــص:

يسعي البحث الي التعرف علي المجتمع المدني وعناصره والي التحول الهائل ، تنظيم العلاقة بين الدّولة والمجتمع على صيغ الاصلاح الديمقراطي التي تقوم على احترام والتّسامح والتعاون ونبذ حالات العنف والاقصاء والتهميش الاجتماعي والسياسي بين (الدولة والمجتمع) ، فالتطور الديمقراطي وعملية بناء المجتمع المدني وتفعيل دوره عملية واحدة مترابطة ، ولا يمكن أي منهما أن ينجح دون الآخـــر، أي : لا وجود لديمقراطية حقيقية من دون مجتمع مدني قوي وفعّال.

لذا فإن من أهم وظائف الديمقراطيـــة في المغرب هـــي العمل علي نموء المنظمات الاهلية ويعد هذا من ابرز التطور الايجابي الديموقراطي الذي شهدته التجربة المغربية ، كي يسهم بشكل فعّال في عملية التحول الديمقراطي ، فالمجتمع المدني في جوهـــره يعمل على إحداث التغيرات في المجتمع سواءً كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافيا.

الكلمات الافتتاحية : المجتمع والدولة – التحول الديمقراطي- المجتمع المدني

Abstract

The research aims to identify the concept of civil society and its elements in general, and to organize the relationship between the state and society based on democratic formulas that are based on respect, tolerance and cooperation, and to eliminate cases of violence, social and political exclusion and marginalization between the two (the state and society). Democratic development and the process of building civil society and activating its role is a process One is interconnected, and neither of them can succeed without the other. That is, there is no true democracy without a strong and effective civil society. Therefore, one of the most important functions of democracy in Morocco is to work to establish national rules for civil society within Moroccan society, so that it can contribute effectively to the process of democratic transformation. Civil society, in its essence, works to bring about changes in society, whether political, economic, social, or consensual.

المقدمـــــــــــة:

وتعد ملامح التغيير التي اكتنفت المنظمات الغير حكومية الكبيرة ، وهي مرشحة لمزيد من التغيير ، ولا سيما في البلدان النامية ، وهو ما تجلا في تزايد الاتجاه نحو تعظيم دور هذه المنظمات في تحديد رسم السياسات العامة في دولها، وقد زادت أهميــة مفهوم المجتمع المدني نتيجة تلك النزاعات التي ارتســمت في الفترة الأخيرة ، المتعلقة بتطــوّر الدولة، وكذلك بسبب العلاقات الناشـــئة بينها وبين المجتمع، حيث تجرى بلورة العلاقات الضرورية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ، وتبذل جهود فكرية للتأهيل النظري لتلك العلاقات؛ ولأن النقاش الدائر حول المجتمع المدني لم يعد أكاديمياً ؛ بل اتخذ شعاراً تعبوياً لمختلف القوي والفئات المحلية، الاجتماعية الساعية إلى إجـــراء تحوّلات عميقة في مختلف مستويات التشكيل الاجتماعي في العديد من البلدان ، فالمجتمع المدني هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات المُلحّــة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة، أي : إن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة ، ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية، لكن لها دور سياسي يتمثل في المساهمة في التأثير على عملية صنع السياسات العامة، وصياغة القــرارات من موقعها خارج المؤسسات الحكومية. ويعد النزاع بين النظم السياسية ومؤسسات المجتمع حـــول دورها السياسي ، مؤشراً على أن مسالة تنظيم الحدود والاختصاصات في المجال العام مازالت مسألة غير محسومة في سياسات وتوجهات العديد من الدول.

إشكالية البحث:

ينطلق هذا البحث من مسلمة هي أن مؤسسات المجتمع المدني متغير ضروري لابد منه لممارسة الديمقراطية، والاشكالية التي يسعى هذا البحث إلى الإجابة عليها وهي : إلى أي مدي يمكن أن يسهم المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي في المغرب.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان منظمات المجتمع المدني قد أخفقت في تأدية رسائلها القائمة على دفع بعملية الاصلاح الديمقراطي في المغرب

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- توضيح ما هي منظمات المجتمع المدني وعناصره والتحول الديمقراطي.
2- إبراز دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المغرب.
3- التعرف على المعلومات التي تحول دون عمل منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المغرب.
4- التعرف إلى الوسائل التي تسهم في رفع كفاءة منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في ما يلي:
1- ينمى صفات المدنية وتأثيراتها ومميزات المجتمع المدني والمؤشرات الأساسية لقيام مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات.
2- يسهم في معرفة الوجود لصورة الديمقراطية وتأثيراتها مع التحول الديمقراطي على الأنظمة الحاكمة في مجتمعات العالم.
3- يسهم في دراسة المجتمع المدني في المغرب ومستوى تطوره يرفعنا الى مناقشة دوره وانعكاساته على الساحة السياسية.
4- التعرف على دوره وإسهامات منظماته التي تظهر كمساحة تتبلور فيها مجموعة من التفاعلات وتقوم بوظائف سياسية عديدة تساهم في تحقيق الديمقراطية.

الحدود الزمنية والمكانية

تقتصر هذه الدراسة على الفترة الزمانية ما بين عامي 1996 – 2010.
اما الحدود المكانية فتقتصر علي المملكة المغربية .

منهجية البحث:

من أجل التحقق من فرضية البحث فقد اعتمد على منهج التحليل الوظيفي الذي يحاول دراسة مفهوم المجتمع المدني ذلك بتركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التحول الديمقراطي فضلا عن الاعتماد على المنهج التاريخي للتعرف على مجمل التطورات والتحولات التي طرأت على مفهوم المجتمع المدني كذلك منهج دراسة الحالة.

الدراسات السابقة:

1- التحول الديمقراطي، في المغرب. د. احمد تابت،. يستعرض الكتاب تجربة التحول الديمقراطي في المغرب خلال فترة دقيقة من مراحل عملية التحول وهي الممتدة من

1991-1993، حيث شهدت العديد من التطورات الداخلية الهامة وفي هذا الاطار رصد الكتاب مجموعة من التحديات الرئيسية مثل ازمة الشرعية ازمة بناء الدولة.

2- المجتمع المدني وهوية الاختلاف عبد الكريم الجباعي ،. يتعرض الكتاب للعلاقة المنطقية والتاريخية بين الامة والمجتمع المدني والدولة الوطنية.

وتنبع أهمية الكتاب من كونه يشارك بالرصد والتحليل تطور مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالعديد من المفاهيم والقيم المكونة للمجتمعات العربية، مثل الدين والقانون.

3- المغرب المعاصر ورهانات المستقبل : الهادي الهراوي،: يعكف الكتاب على رصد مجموعة من التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي كانت لها انعكاسات على المجتمع المغربي مثل الاصلاحات الدستورية والتغيرات الإقليمية في منطقة المغرب العربي، وفي الكثير من الأمور الجديدة التي يمكن ان تحدث نوعا من التجديد في الشرايين السياسية داخل المجتمع المغربي مثل تأسيس مبادئ دولة القانون في المغرب، في السنوات الأخيرة وتطور دور المجتمع المدني.

المبحث الأول الإطار المفاهيمى للمجتمع المدني :

فقد مر المفهوم بعدة تطورات خلال المراحل المختلفة في المجتمعات الديمقراطية، بشكل افرز معه عدد من المعاني الجديدة في كل مرحلة تحمل في طياتها مطالب جديدة ، اذ ما زال من الصعوبة بمكان إعطاء مفهوماً محدداً ودقيقاً، يكون قابلا للاستخدام في كل زمان ومكان ليسهم في وضع التطورات النظرية لتبلو عناصر المجتمع المدني ونضجه. عليه فان هذا المبحث الاول سوف يخصص المطلب الأول لمفهوم المجتمع المدني، بينما يهتم المطلب الثاني بعناصر المجتمع المدني.

المبحث الأول ـ مفهوم المجتمع المدني :

تطرح مسالة تعريفات المجتمع المدني والاختلاف حول مفهومه؛ باعتباره مصطلح اجتماعيا ينبغي الوقوف علي خصائصه وشروط والاقرار بوجوده ، فالملاحظ ان المفهوم في تطوره قد مر بعدة مراحل عبر الزمن في المجتمعات بشكل افرز معه عدد من المعاني والدلالات الجديدة في كل مرحلة ، الا إن هذه الخطوة مع أهميتها (ولا سيما في الدراسات الإنسانية) تبقى مسألة نسبية ومعقدة تبعاً لاختلاف المنظومة المعرفية والقيمية التي تضمها، اضف الى ذلك أن التحيز المسبق وانعدام الموضوعية ترك أثره في الباحثين ولا سيما إذا كانوا في صدد التعامل مع مفاهيم هي في الأصل تعد مفاهيم

ومصطلحات حركية تتعدد مضامينها بتعدد الأفكار والقرارات والتجارب التي يمر بها المفهوم أو المصطلح تاريخيا في كل دورة حضارية ... يستقر عند مفهوم محدد كليا او جزئيا تبعا لنشأته التاريخية. (1)

ومن ثم تعدد التعريفات المقدمة لمفهوم المجتمع المدني باختلاف الباحثين ومرجعياتهم وانتماءاتهم، ومن ابرز تلك التعريفات ما يلي: وهنالك من يعرف المجتمع المدني هو المجتمع الذي يقوم فيه النظام او سلطة الدولة نتيجة اتفاق افراد هذا المجتمع باراتهم الحرة ، او هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات الديموقراطية بالمعني الحديث للمؤسسة ، برلمان ، قضاء مستقل ، احزاب ، نقابات وجمعيات ، او هو المجتمع الذي توفر فيه حقوق المواطن ، بمعني توفر القيم المدنية ضد قيم التخلف او هو المجتمع القادر بصورة ديموقراطية علي مواجهه مظاهر الخلل والفساد من قبل الدولة لأعضائها، والدفاع عن هذه المصالح في اطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية (2) وهو تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة سياسية ونقابية وثقافية واجتماعية تنموية. (3) هو ذلك المجال الواقع بين الاسرة والدولة؛ الذي يتشكل من مجموعة النظم والمنظمات والمؤسسات والهيئات غير الإرثية من ناحية (أي : غير موروثه وغير قائمة على رباط العائلة أو القبيلة)، وليست حكومية من ناحية أخرى، وتجمع بين الأعضاء في رابطة قائمة على أساس من المصلحة والإدارة الخبرة والتطوع. (4) ، ويعد المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي (ANTONIO GRAMSCI) واحد من اهم المفكرين الذين اهتموا بمفهوم المجتمع المدني طوال النصف الأول من القرن العشرين، تم ليس ما يخفي اليوم ما أتي به غرامشى في رائية في الثقافة ودورها في الهيمنة والسيطرة ، ان غرامشى ينظر للمجتمع المدني باعتباره جزء من البنية الفوقية ، هذه البنية التي يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ، وظيفة الاول هي الهيمنة عن طريق الثقافة والايديولوجيا ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه ، لقد اعطى غرامشي منظمات المجتمع المدني دورا مهما جدا في اكساب الوعي لدى طبقات المجتمع وفي تمكين طبقة متسيدة اقتصادياً من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة مقبولة من افراده كافة، فهذه الطبقة تسعى الى تكوين الاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية، بل والمؤسسات الدينية والاجتماعية (5)، كما تم تعريف المجتمع المدني أيضا على انه هو كافة القوى المجتمعية الحية والفاعلة والعاملة في حياة المجتمع

والدولة بشكل واسع أي انه هو الاحزاب السياسية والجمعيات التعاونية الخيرية والأندية والروابط والاتحادات المهنية والنقابات العمالية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. (6)

وعليه فإن مفهوم المجتمع المدني بات حالياً من بين المفاهيم التي طغت على سطح الحوارات الفكرية الثقافية والسياسية، إذا يعتبر من أكثر المفاهيم التي تعرض لها الفكر المعاصر بالدراسة والنقد وقدمت مجموعة من التعاريف، شملت مجموعة من المفكرين الباحثين على اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية. ورغم الاختلاف بين هؤلاء المفكرين والدراسيين، والتي قد تصل إلى حد التناقض في التعاريف المقدمة.

المطلب الثاني عناصر المجتمع المدني :

ترتكز أطروحة المجتمع المدني على عناصر أساسية تميزها عن غيرها من التكوينات الاجتماعية التقليدية، إذ ان الفارق الرئيسي الذي يميزه عنها هو مدى توافر هذه العناصر والتي تتميز غالبا بالحركية والهدفية والشفافية والعطاء والتطوع والديمقراطية الداخلية ومن ابرز هذه العناصر الأساسية فهي:

1. **الفعل الاداري الحر والتطوعي** : بمعني حرية تكوين منظمات ومؤسسات وحرية الانضمام الية كذلك والانسحاب منها ، وغير مفروضة من طرف أي جهة، واختيارا ما في تقديم خدمة للمجتمع دون توقع لأجر مادي مقابل هذا الجهد للإيمان بقضية معينة، مع ضرورة توفر القدرة اللازمة على التفاعل والتعايش مع كل افراد المجتمع، ولا يتم احداثها استجابة لتعليمات او توجيهات من الغير وممارسة أنشطة تستجيب للأهداف التي سطرتها لنفسها بعيدا عن أي ضغط او تأثير خارجي، والوعي بجسامة المسؤولية، وبأهمية الانخراط في القضايا العامة بالإشراف مع الآخرين، وما يقتضيه ذلك من تطوع وتضامن وتعاون من اجل المصالح العامة التي تعود بالنفع على المجتمع ككل.(7)

وعليه فإن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد، والمبادرة الطوعية لهم، فهي تشكل البني الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية. فالأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بمطلق حريتهم، واختياراتهم، وذلك بغيه تحقيق مصالحهم الخاصة أو المصلحة العامة مادية كانت أو معنوية

2- **الاستقلال الإرادي والتنظيمي :** بمعي الاستقلال من الدولة ومؤسساتها في ادارة شؤونها ، وكذلك علي مؤسسات القرابة كالقبيلة والطائفية ... الخ ،او بفرض اراء

وسياسات وإملاءات وبرامج وخطط الجهة المهيمنة الأمر الذي يؤثر سلباً في مستقبلها وفشلها حتما لأنها لا تنسجم مع طموحات الجماهير ومطالبها في الاستقلالية (8) ، فعندما تكون هناك ورشات تساهم فيها الدولة والمجتمع المدني في الوقت نفسه، فان طبيعة العلاقة التكامل بينهما تخضع لسيادة القانون، اما اذا كانت الدولة تقيد الحريات، وتنهج أساليب القمع مع الافراد والجماعات، فان هيئات المجتمع المدني في هذه الحالة وان وجدت تكون قوة ومعارضة. (9)

إن وظيفة المجتمع المدني وأن كانت لا تختلف في مجالات تدخلها عن تلك التي تهتم بها مؤسسات الدولة، فإنها قد لا تكون من بين أولوياتها، ولذلك يصف البعض دور المجتمع المدني بأنه مكمل للمهام التي تقوم بها مصالح الدولة، ويسد الفراغ أو النقص في بعض الخدمات التي تهم العموم أو تهم فئات معينه

3- الغايـــــــة والدور : لم يعد يقتصر دور المجتمع المدني علي مناقشة التقارير والاحداث بعد صدورها ، ولكن اصبحت منظمات المجمع الدولي في كثير من دول العالم اكثر تدخلا من ذي قبل ومن خلال الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات تتحدد علاقاتها مع الدولة أيضا إذا كان كلا الطرفين يجب أن يتنافسان مع البعض في تقديم خدمة المجتمع. (10) ، ومن هنا فان انشاء الشبكات النوعية للمؤسسات والجمعيات طوعية وحرة تتحرك بنشاط وتعبر عن فاعلية وحيوية الامة من خلال خلق قوى اجتماعية جديدة لها من السلطة ما يوازن سلطة الدولة ويوتر في سياساتها الداخلية والخارجية، ويحول دون تفردها واستبدادها في عملية صنع القرار من خلال وجود نظام رقابة مستمر على قراراتها يتمثل بمجموعة من القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية منطوية في إطار مؤسسات المجتمع المدني وتعمل على الحيلولة دون انحراف الدولة. (11)

وعليه يتسم المجتمع المدني بالحالة الجماعية وليس الفردية لأن الفرد يستطيع أن يضغط من أجل تحقيق أهدافه بينما يتضاعف دور الفرد في الحالة الجماعية ويكون تمثيل المؤسسة له دور كبير في المطالبة بأهدافها.

قبول التنوع والاختلاف بين الذات والاخرين :

وهو عنصر ينطوي علي قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والاخرين، وعلي حق الاخرين في ان يكونوا منظمات تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية فضلا عن قبول التنوع والاختلاف في الرأي واحترام رأي الأغلبية والأقلية التي تقررها العملية الديمقراطية، ومن هنا يصبح لمفهوم المجتمع المدني قيمة أخلاقية ومطلبية لكل

فئات المجتمع. (12) ، ونعنى بذلك وجود القيم والعادات التقبل الديني التي تشجع مع تحول النظام السياسي نحو الديمقراطية، أي أنه لا بد من أن يسود المجتمع قيم الديمقراطية من التضامن الوطني والاحترام المتبادل التي تحتاج إليها الديمقراطية حتى تقوم.

المبحث الثاني ـ علاقة الدولة بالمجتمع المدني:

فرضت عملية التمييز بين الدولة والمجتمع المدني تاريخيا نفسها على تطور مفهوم المجتمع المدني، ساهمت هذه التطورات في دفع الادبيات الفكرية المرتبطة بالمجتمع المدني، أي اعتباره مبدأ أساسي في الحياة السياسية منذ ثمانينيات القرن العشرين، الامر الذي ساهم بدوره في تنامي الادراك والرؤى الخاصة بأدوار المجتمع المدني المتعددة أستناد على تطور علاقته مع الدولة (13) ، فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تبدو حتمية، حيث ان الرابطة مع الحكومة بمؤسساتها المختلفة، تجسد الاطر السياسية والتشريعية الحاكمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، بكل ما تنتجه من أطر ثقافية لأنشطة المجتمع المدني، وعلية فان هذا المبحث سوف يتناول في المطلب الاول الدولة والمجتمع المدني ومحددات العلاقة بينما يتطرق المطلب الثاني المجتمع المدني والتحولات الديموقراطية .

المطلب الأول ـ الدولة والمجتمع المدني و محددات العلاقة :

برز الاهتمام بالمجتمع المدني وعلاقته بالدولة، بين منظري القرنين السابع عشر والثامن عشر من زاوية تحديد سمات المجتمع المتمدن، وتجاوز الحالة البدائية، والدخول في المرحلة الانتقالية من الحكم المطلق الى الدولة الحديثة، ان إساءة إدراك الصلة بين الدولة والمجتمع المدني ليس مرده الى ضعف الثقافة السياسية وهشاشة التراكم المعرفي في ميدان العلوم الاجتماعية، بل يرجع الى حاجة الأيدولوجية الضاغطة الى إقامة مثل هذه القطعية بين الدولة والمجتمع. (14)

أما المجتمع المدني وعلاقته بالدولة، فترتبط بحدود فاعليته السياسية، والتي تحدد وفق مجموعة عوامل أهمها: (15)

1- التمسك : وهو ما يعتمد على طبيعة ومدى الانقسام الطبيعية؛ العرفية والأيديولوجية والطبقية بداخله.

2- مستوى النمو الاقتصادي في الدولة: وتقوم على فرضية انه كلما كانت معدلات هذا النمو مرتفعة نسبياً او متوسطة لكلما ساعد ذلك على تعزيز وجود مجتمع مدني قوي.

3- عمر الدولة منذ حصولها على الاستقلال: لان بناء مجتمع مدني يحتاج لوقت حتى يكتمل بناء القوة والقدرة التنظيمية له.

إن علاقة الدولة بالمجتمع لا تخضع لمؤشر استدلالي واحد، بل هي متعددة في انماطها بتعدد أنماط أطراف العلاقة، ففي الدول الحديثة تميل هذه العلاقة الى ان تكون مفتوحة بدرجة أكبر بسبب ان قيام الدولة الحديثة تمنح المجتمع المدني قدراً من الحركة والحرية، اما في المجتمع التقليدي او السلطاني فان الاضطراب يصيب تلك العلاقة بسبب طبيعة تلك الدولة، غير أن الدولة في النظام الديمقراطي ليست جسماً نافراً في التكوين الاجتماعي او كائناً سياسياً قهرياً مفروضاً على السياق الاجتماعي، بل هي تمثله، أي تعبر عن مستوى التوازن في القوى المتحققة في الحقلين السياسي والاجتماعي، لذلك يمارس المجتمع المدني معبر عنه، بعكس الدولة فتكون الممارسة السياسية جزءا من عمل المجتمع المدني ومعبرة عنه، بعكس الدولة في النظام الاستبدادي، إذ تكون جسماً مغلقاً على نفسه، منفتحة على قاعدته الفئوية الضيقة فلا يكون لها من التمثيل شيء. (16) هذا ما يؤكد ان المجتمع المدني الحديث لا يوجد الا في إطار دولة، تعمل مؤسساته كحلقات وصل بين الدولة والمجتمع العام، وإذا كانت الاستقلالية عن الدولة من أبرز خصائص المجتمع المدني على نحو ما سبق فان الاستقلالية هي استقلالية نسبية تشير الى هامش تتحرك فيه مؤسسات المجتمع المدني بحرية، أي بعيداً عن تدخل الدولة وخاصة فيما يتعلق بإدارة شؤونها الداخلية وممارستها لأنشطتها، شريطه ان يتم ذلك في إطار الدستور والقوانين التي تحكم عمل الدولة والمجتمع المدني معاً. (17) عليه فإن المجتمع المدني ليس المقصود منة ايجاد معارضة عداء أو تناقض بينهما ؛ إذ لا وجود للمجتمع المدني دون حماية الدولة له ، ولا بناء المجتمع مدني من دون بناء الدولة فالدولة والمجتمع المدني واقعا متلازمان ، الدولة تستمد من المجتمع المدني قيمتها وقواها وسياساتها ، من ثم فلابد من وجود درجة من درجات السيطرة للدولة علي مجمعتها المدني ، وفي الوقت نفسة الدولة الوعاء او الاطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه .

المطلب الثاني ـ المجتمع المدني والتحولات الديمقراطية :

اعتبرت العديد من الادبيات المجتمع المدني قاطرة لعملية التحول الديمقراطي، انطلاقا من وجود ربط بين العديد من الكيانات الوسيطة التي تتفاعل مع السلطة التنفيذية، لا سيما جماعات المصالح، وتتشكل قدرة المجتمع المدني على دفع عملية التحول الديمقراطي

بمكونات البيئة المحيطة ودرجة فاعليته وقدرات منظماته القائمة، (18) برزت علاقة المجتمع المدني بعملية التحول الديمقراطي خلال العقدين الاخرين من القرن الماضي، والذي توافق مع بدايات الموجة الديمقراطية الثالثة، وسعى مؤيدو هذا المفهوم الى رابطة بمجموعة المتغيرات العالمية، خاصة تلك المرتبطة بالتحرر الاقتصادي والمبادرة الفردية؛ بل وطرحه باعتباره القاطرة التي تنطلق بالعملية الديمقراطية (19)، فقوى المجتمع المدني ومؤسساته استطاعت في العديد من الحالات أن تقوم بدور مؤثر في احداث عملية التحول الديمقراطي التي شهدها العالم منذ سبعينيات القرن العشرين، فهذه القوى مارست ضغوطاً وقامت باحتياجات واسعة النطاق، وهو ما أجبر نخبا تسلطية حاكمة على التخلي عن السلطة و القبول بالخيار الديمقراطي. (20)، والتحول الديمقراطي الذي يأتي بضغوط من قبل قوى المجتمع المدني وعبر المفاوضات ومساومات بين النخبة وهذه القوى تكون فرصته في الاستمرارية والاستقرار، أفضل من التحول الذي يتم من أعلى، أي بمبادرة من نخبة حاكمة تهندس عملية التحول وترسم حدودها على النحو الذي يحقق مصالحها في الاستمرار في سدة السلطة كما ان وجود قوى ومؤسسات حية وفعالة للمجتمع الذي يقلص من فرص النخب خاصة النخب الاقتصادية في السيطرة على النظام الديمقراطي، حيث تعمل هذه القوى على ضمان تطبيق قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية من خلال توفير قنوات المشاركة والرقابة الشعبية. (21)، وعلى هذا النحو يراد للمجتمع المدني ان يقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتزاوج بين الحد من سلطة الدولة، وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح، وتدريب القيادات، إضافة الى تعزيز القيم الديمقراطية، وإشاعة الثقافة المدنية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل او العرف او الدين، ونشر المعلومات المساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز للحكومة والحياة الدينية (22) بالتالي فان تنشيط دور المجتمع المدني يعني بث المزيد من روح المسئولية عند الافراد تجاه التفكير والعمل على تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة، بوصفها مركز صنع القرار المجتمعي او الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة، كما يعني إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة والموارد الكافية من قبل الدولة او من قبل افراد المجتمع انفسهم لمنظمات وهيئات المجتمع المدني. (23) ، يمكن القول أن العلاقة التي تحكم المفهومين هي علاقة متبادلة، إذا لا يمكن لأحدهما أن يتحمل الغاء الأخر، بمعنى أخر فهما متكاملين وليس متنافسين، وقد تأتي أولوية الديمقراطية في كونها من يوفر البيئة

المؤسسية (الحكومة الدستورية الديمقراطية) من أجل بناء مجتمع مدني معاصر هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن وجود منظمات المجتمع المدني ليس دليلاً على القول بوجود أو عدم وجود الديمقراطية.

المبحث الثالث ـ المجتمع المدني وقضية التحول الديمقراطي في المغرب :

فرضت قضية التحول الديمقراطي نفسها على اجندة العمل السياسي والمدني في المغرب، إذا اخذ في الاعتبار ارتباط المنظومة القيمية للديمقراطية بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالنظام السياسي الذي شهد تحولا ديمقراطيا، يمر بمرحلة انتقالية بين نظام سياسي غير ديمقراطي في اتجاه ديمقراطية، والنظام السياسي الديمقراطي بالفعل. وعليه يتناول هذا المبحث في المطلب الأول مرحلة انطلاق المجتمع المدني وتشكله بينما يتناول المطلب الثاني المجتمع المدني وأنشطته المجتمعية.

المطلب الأول ـ مرحلة انطلاق المجتمع المدني وتشكله :

شكلت النقابات بعد الاستقلال المملكة المغربية، محوراً للعديد من الأنشطة المجتمعية المعارضة للسياسات الحكومية المتعددة، سواء من جانبها السياسي او الاقتصادي بانعكاساته الاجتماعية المختلفة، وقد بلغ هذا الدور ذروته خلال إضرابات 10-11 ابريل 1979م و18-20 يوليو 1980م. ومع تنامي دورها تأسست العديد من النقابات المهنية، ان هذا التنامي من جانب الحركة العمالية والنقابية في المغرب واجه التعددية سياسية استفادت منها المؤسسة الملكية، وأدت إلى تفتت الحركة النقابية وتباين توجهاتها ولجان الأحزاب الي التحالف معها لتكون قوة فاعلة على الساحة السياسية، مما أدى الى خضوع النقابة للأحزاب في كثير من الأحيان. (24)، وعلى مستوى الجمعيات الأهلية فتبدو فترة السبعينيات نقطة انطلاق للجمعيات الحقوقية، وان شكلت فترة الثمانينيات الانطلاقة الحقيقية ويؤرخ لهذه المرحلة تحديداً منذ عام 1983 حتى عام 1996، فقد شهدت الموجة الأولى منذ عام 1983 تدافع المنظمات الأهلية للعمل في مجال الخدمات الصحية وتزايد اعداد الجمعيات التنموية، وفي نهاية عقد الثمانينيات، بدأت الموجة الثانية، والتي أبدت فيها المغرب قدر أكبر من التسامح تجاه المنظمات الدفاعية، وتم على اثرها تأسيس المنظمة المغربية لحقوق الانسان في عام 1988م اما الموجة الثالثة 1995- 1996م ، فقد ركزت الجمعيات في اجندتها على النهوض بالمواطنة واحراز تقدم نحو مزيد من الديمقراطية بالإضافة إلى تأسيس جمعيات تدعم أنشطة الشفافية ومكافحة الفساد. (25) ، ويمكن تفهم هذه النتيجة عبر رؤيتين أساسيتين الرؤية الأولى، مرتبطة بطبيعة الاجندة

والتي تباينت فيما بينها وفق رؤية النخبة القائمة عليها. اما الرؤية الثانية، فتعبر عنها ظروف النشأة والتطور، حيث ان المجتمع المدني المغربي بتكوينه الراهن، نشأ تدريجياً بدءا بالنقابات، ثم المنظمات الحقوقية، وأخيراً الجمعيات الاهلية ذات الطابع التنموي. اذا اخذ في الاعتبار اقصاء نشاط الجمعيات الاهلية في مرحلة الاستعمار وحتى منتصف عقد السبعينيات على الأنشطة التقليدية الرعائية الخيرية، فبالتالي يمكن تفهم انعكاس ذلك على فاعلية دورها من جانب، والإطار الزمني كمشاركتها في التفاعلات السياسية من جانب آخر (26) من أجل فك الارتباط بين الدولة والفاعلين، فقد تم استعادة مفهوم المجتمع المدني والتركيز خصوصاً على حقوق الإنسان من خلال رد الاعتبار للإنسان بوصفه موطناً، فكانت هذه القيمة الاعتبارية في الوقت ذاته تكريماً واعترافاً بالمجتمع المدني أيضاءً، ولن يأخذ هذا الاعتراف صفته الحقوقية إلا بالديمقراطية التي تعد مؤشراً دالاً على كيفية وجود المجتمع المدني، لأن تهميشه كان يعنى غياب الشرعية التي يقوم عليه مشروع الدولة الحديثة

المطلب الثاني : المجتمع المدني والانتخابات :

قبل الانتخابات التشريعية لعام 1993م، لم يكن للمجتمع المدني المغربي دور فعال في العملية الانتخابية، سواء كان هذا الدور يتعلق بمراقبة العملية الانتخابية او كان يتعلق بتقديم تقييمها لهذه العملية، حيث لم يكن المناخ السياسي السائد قبل تلك الفترة يسمح للمجتمع المدني المغربي بالمشاركة الفاعلة في مراقبة العملية الانتخابية حيث كانت وزارة الداخلية تنفرد بالمسئولية كلها من بداية الانتخابات الى نهايتها وإعلان نتائجها، حيث تم توجيه الاتهام الى وزارة الداخلية بتزوير كل الانتخابات المحلية والتشريعية التي أدت الى تشكيل برلمان فاقد القدرة على مراقبة ومحاسبة الحكومة، إضافة الى تشكيل حكومة غير متمتعة بصلاحيات فعلية تعطيها القدرة على رسم وتنفيد السياسات في مختلف القطاعات، وتركز عملية اصدار واتخاد القرار في يد الملك وكبار ومستشاريه (27) ، جاء تشكيل اللجنة الوطنية للسهر على نزاهة الانتخابات بعد الانتقادات العديدة التي وجهتها أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني المغربي لمشروع التعديل الدستوري في 1992م، الذي أغفل بعض النقاط الهامة وخاصة فيما يتعلق بالمعاهدات وعدم تكوين لجان مراقبة واستجواب الحكومة وعدم النص على تكوين هيئة دستورية للسهر على سلامة الانتخابات (28)

وتعد هذه هي المرة الأولى في تاريخ الانتخابات المغربية التي تتكون فيها لجان بطلب من المعارضة لمراقبة استعمال المال والنفود، وتتكون هذه اللجان من قاضي وممثل عن وزارة الداخلية وممثلين عن الأحزاب السياسية، كما شهدت منظمات المجتمع المدني الامريكية الأوروبية التي شاركت في مراقبة الانتخابات 1993، بان هذه الانتخابات تمت في جو من النزاهة مع تسجيل عدد ضئيل من الخروقات الجزئية (29) ، ففي الانتخابات عام 2007 فقد اعلن الملك محمد السادس في احد خطاباته الملكية التي القاها بمناسبة العيد الوطني للشباب لسنة 2007 ان الانتخابات ستشهد حياد اداري إيجابي وحازم، ومراقبة قضائية مستقلة، وحضور فاعل للمجتمع المدني، لوسائل الاعلام في التوعية والمتابعة (إشكالية الانتخابية في المغرب، 2002/09/13، 2023/12/12) ان دور المجتمع المدني في عملية التطور السياسي المغربي، جسدت العلاقة بين المجتمع المدني ومحيطه الداخلي سواء كان دولة او أحزاب سياسية او مثقفين او هيئات اقتصادية، يتضح ان الاتفاق السياسي والانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الدولة المغربية افرز مطالب وادوار جديدة لمنظمات المجتمع المغربي، والتي تجاوزت الجوانب الرعائية الى المهام الحقوقية والتنموية ، ومن العوامل التي ساعدت أيضا على تفعيل أدوار المجتمع المدني، اعتماد المؤسسات الكبرى، كالبنك الدولي ومنظمات الأمم المتخصصة وأجهزة التعاون الخارجي التابعة للدول الكبرى، وكذلك منظمات المجتمع المدني الخارجية، نهج التعاون المباشر مع هيئات المجتمع المدني ودعمها ومساعدتها مالياً وتقنياً. (30)

أن الانتخابات المغربية جاءت كمراءة عاكسة للجدل السياسي بين النظام والقوى السياسية حول الاصلاح وآلياته. وقد انعكس ذلك الجدال بدوره على جملة الفضاء الأخرى، هذا وشكل الانفتاح بداية المحاولة تجاوز حالة اللاتوازن في السلطة التي تعاني منها المغرب من خلال إشراك القوى السياسية في إدارة الشأن العام في انتظار المشاركة في صنع القرار السياسي واقناعاً من الدولة بأنه لا يمكنها التغاضي عن التحول الذي يجري في المجتمع المغربي انطلاقا من التوتر الصراع الناجم عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

المطلب الثاني ـ المجتمع المدني وانشطته المجتمعية :

لا شك أن مؤسسات المجتمع المدني هي الظهير الشعبي المساندة لجهود الدول في مختلف المجالات، ومن هذا الدور تكتسب أهميتها وتشكل آليات عملها ونظر لخبرتها المجتمعية الواسعة فهي تساعد في جعل البرامج التنموية أكثر انصافا وخصوصا في التوزيع العادل والمستدام للمقدرات الوطنية، والسعي الى الاستغلال والتشغيل الأمثل

لقوى المجتمع، وأيضا الاسهام الإيجابي في وضع الخطط الاستراتيجية لأنها تضم قوى مجمعة متعددة المشارب ومتنوعة الاهتمامات، ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

المجتمع المدني المغربي وقضية التنمية :

لقد سجل المغرب منذ استقلاله تقدما ملموساً على المستوى الاقتصادي، وعلى مستوى المؤشرات الاجتماعية، وقد ساهمت الجهود المبذولة في مجال التربية والتكوين والصحة في جعل البلاد على إمكانيات وطاقات بشرية مهمة فتحت امامها طرق التنمية وجعلتها في متناولها

يمكن رصد المجالات الرئيسية التي ساهم فيها المجتمع المدني المغربي والمتعلق بقضايا التنمية فيما يلي: (31)

ـــ في مجال التربية غير النظامية عن طريق وضع برنامج شامل من قبل وزارة التربية الوطنية بمشاركة المجتمع المدني.

ـ الاسهام في مكافحة الأمية وتطوير والتركيز على تعليم الفتيات.

ـ الاسهام في تقديم الخدمات الصحية الأساسية للفقراء والمحتاجين.

ـــ محاربة الفقر من خلال مشروعات تنمية متكاملة موجهة الى الفقراء (البرنامج الوطني لمكافحة الفقر ومحاربة الاقصاء الاجتماعي).

ـــ توفير التدريب والتأهيل للعاطلين عن العمل.

عليه فإن اتساع أجندة المجتمع المدني المغربي التنموية، ودخوله كشريك مع الحكومة في بعض المشاريع التنموية، لا يلغي القيود والصعوبات التي تحول دون تحول المجتمع المدني لشريك حقيقي في التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم وتحول أيضاء دون بروزه كمجتمع مدني قوى.

المجتمع المدني المغربي وقضايا الفقر :

تفرض قضايا الفقر والمناطق العشوائية، والتباين الشديد في نمط ومستويات المعيشة بين المدن والضواحي والمناطق الريفية والحضارية، نفسها كتحديات تنموية ابرزها الاقصاء الاجتماعي. (32)

يمكن الوقوف على بعض الحقائق الخاصة بالعمل الأهلي في مجال مكافحة الفقر فيما يلي: (الشرفي، 2010)

1ـ تنامي العمل الأهلي التطوعي، بين فئات المجتمع المغربي، نتيجة توافر مجموعة من المقومات الدافعة والمحفزة للعمل الأهلي، منها ما يتصل بالمجتمع المحلي.

2- ارتباط مكافحة الفقر بأجندة التنمية الرسمية للدولة، وقد بــرز ذلك جلياً في دعم الدولة لبرامج مكافحة الفقر، التي باقي في مقدمتها البرنامج الوطني لمحاربة الفقر.

إن دور المنظمات الأهلية المغربية في مكافحة الفقر وتنامي دورها الرابط بين مكافحة الفقر والاهتمام بالتنمية المستدامة، واستناد الدولة المغربية على الية العمل الأهلي لإنجاز مسئوليتها الاجتماعية، وأن تنامي مستوى التعاون والتنسيق القائم في العديد من المجالات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، يظل أقل من طموحات وأهداف منظمات المجتمع المدني، فما يزال دور الدولة ومسئوليتها الاجتماعية هو الأكبر والحاكم للتوجهات والسياسات.

المجتمع المدني المغربي، وقضايا المرأة :

يشكل عقد التسعينيات من القرن الماضي، منطلق للنهوض بالنسبة للحركات النسائية المغربية، لكن تظل جهود الإصلاح والمناصرة المشاركة المرأة المغربية، تواجه بالعديد من القيود المجتمعية والاقتصادية التي قللت من حجم تأثير جهود وبرامج تمكين المرأة المغربية، فقد توقف مشروع تحقيق عدالة النوع الاجتماعي في المغرب. (33)

ويمثل دور المرأة في المغرب، أحد القيود التي تحول دون احتلال المغرب مرتبة متقدمة في التصنيف الدولي المرتبط السكانية والصحة الإنجابية للنساء، ولا سيما بالنسبة للمرأة في المناطق القروية.

كما ان ارتفاع نسبة الامية التي تقدر ب 50% وفي المقابل تبدو هناك بعض المؤشرات الإيجابية المرتبطة بتحسن نسبة مساهمة المرأة في المجتمع الدولي المناصب والاقبال على التعليم، تنامي دور الجمعيات النسائية والمنظمات الاهلية في الاهتمام بقضايا المرأة. (34)

ما يمكن قراءته هو ارتفاع مستوى النضج النسائي في المغرب رغم مواجهة لعدة عقبات ويتضح جلياً ولوج الحركة النسائية إلى مناطق كانت في الأمس القريب محرمة عليها ومن الغاء لكل أشكال العنف الممارس ضدها إلى الانتقال لمسألة والمساواة بين الجنسيين

المجتمع المدني المغربي والمسألة الأمازيغية :

بدأت الحركة الامازيغية منذ أواخر الستينيات، وتحديداً منذ عام 1967م، تاريخ تأسيس أول جمعية أمازيغية، وهي الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي.

إن عقد التسعينيات الذي مثل عقد الإصلاح تجاه العديد من القضايا الحقوقية في المغرب، وقد شهد أيضا تطوراً كبيراً وإيجابياً، تمثل أبرزها في تنامي ظاهرة انشاء الجمعيات الامازيغية بوتيرة سريعة، 6 جمعيات عام 1991، الى 23 جمعية عام 1996م. (35) ، وتطالب هذه الجمعيات بدسترة الامازيغية والسعي الى تدويلها من خلال الحضور الفعال لجلسات عمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالشعوب الاصلية هذا تنامي كان ناتج تطور دور الجمعيات الاهلية واجندتها الحقوقية، وتطور البيئة الإصلاحية التي اعتبرت دور المنظمات الثقافية الامازيغية، مكملة للثقافة الوطنية المطلوب المحافظة عليها، وقد بدأ هذا التنامي مستنداً لاهتمام رسمي متزايد بالمسألة الامازيغية، وهو ما تجلى في اعلان الملك محمد السادس على انشاء المعهد الملكي للثقافة الامازيغية في يناير2002. (36)

عليه فإن هذا التراكم الذي شهدته المسألة الامازيغية في هذا الجانب توج مع تعديل الدستوري الأخير الذي عرفته المغرب بالتحديد في يوليو 2011 بنص صريح في فصله الخامس " تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيداً مشتركاً لجميع المغاربة بدون استثناء.

الخاتمـــــــة :

لقد تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني بوصفه مدخلا لدراسة النظم السياسة وتحليلها منذ أواخر الثمانينات القرن العشرين، وتنامي دور الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية والنقابات المهنية العمالية في أغلب دول العالم، وقد شهد مفهوم المجتمع المدني بكل دلالاته السياسية والاجتماعية والثقافية صعوداً ملحوظ، سواء على المستوى الرسمي أم على المستوى النخب العسكرية والسياسية في العديد من المجتمعات العربية، وحصل على قبول الثقافات المختلفة بصورة أكبر من المفاهيم الأخرى، بحيث صار ينظر إلى تطور المجتمعات والدول بمقياس حيوية المجتمع المدني وفعاليته فيها.

النتائـــــــج :

1- على مؤسسات المجتمع المدني أن تعمل على جذب العناصر المثقفة والواعيـــة الفاعلة وتشجيعهم للقيام بدور مجتمعي ناجح ، وتنمية قدراتهم العلمية من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

2- ضـــرورة أن تشجع هذه المؤسسات كافة أبناء المجتمع على ممارسة دورها في عملية البناء، والإعلان عن تصوراتهم وأفكارهم التي يؤمنوا بها بكل وضوح وشفافية وبروح من النقد البناء والتقييم الموضوعي لنشاط هذه المؤسسات.

3- أن تكون مؤسسات بمثابة الجهة التي تجمع فيها أراء الناس ومطالبهم المتفاوتة والمتنوعة وتسيرها في قنوات حضارية وديمقراطية، ومن ثم تقسيمها وتوجهها في ضوء المشتركات بينها، بحسب ما تطلبه طبيعة المرحلة الراهنة وبما يخدم الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

التوصيات:

1- على مؤسسات المجتمع المدني التي نتوسل لها مستقبل أفضل أن تعالج كافة المشاكل التنظيمية الداخلية والمعوقات الأساسية التي تواجهها بأسلوب حضاري وعقلاني يعتمد على مبدأ الحوار الديمقراطي.

2- التأكيد على الصلة القوية بين الممارسة الديمقراطية وعمل مؤسسات المجتمع المدني، وخلق بيئة لعمل منظمات المجتمع المدني من خلال وضع إطار قانوني يضمن الحريات الأساسية مثل حرية الاجتماع المشاركة والتعبير.

3- الالتزام بما تم تحديده في قانون المنظمات غير الحكومية الذي عالج في بعض فقراته إليه عمل وتمويل منظمات المجتمع المدني، ولا سيما مشكلة التمويل ومصادره كونها الأكثر خطورة في مستقبل نشاط هذه المؤسسات.

الهوامـــــــــــش :

1- الجابري، محمد عايد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 167، كانون الثاني، 1993م، بيروت. ص13-15.
2. الصوراني غازي ، 2010م ، تطور مفهوم المجتمع المدني وازمة المجتمع العربي ، ط1 ،مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ص 17.
3- بن سعيد، سعيد واخرون، 1994، المجتمع المدني في الوطن العربي، ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.، ص37.
4- أمين، سمير، 1994، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة. ص49.
5- اسبيقة ، محمد عبد القادر، المجتمع المدني في الفكر السوسيولوجي، مجلة دراسات العربية، العدد 42، طرابلس، المركز العالي لدراسة وابحاث الكتاب الأخضر، 2006، طرابلس.106-107.
6- الرشيدي، أحمد ، وعدنان السيد حسين، 2002، حوارات القرن الجديد- حقوق الانسان في الوطن العربي، ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق ص139.
7- شحادة، 2015، ص 16.
8- الصبيحي، أحمد شكر ، 2000، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت.، ص67.
9- حامد ، خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات استراتيجية، مجلة فصيلة تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق العدد الأول- خريف، 2000، دمشق. ص12
10- شكر، عبدالغفار، محمد موراد ، 2003، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق.ص41،40.
11- ادلوف، فرانك، 2009، المجتمع المدني... النظرية التطبيق السياسي، دار المحروسة للنشر، القاهرة.ص57.
12- قنديل، أماني، 2000، المجتمع المدني في مصر في مطلع الفيه الجديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالإهرام.ص12-13.
13- مالكي، أحمد واخرون، 2004م، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.ص208.
14- شرف الدين، 2000، ص92-93.)
15- ادلوف، 2009، ص57) مرجع سابق الذكر
16- بن سعيد ، سعيد واخرون ،1997م ، المجتمع المدني في الوطن العربي وتحقيق الديموقراطية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص25
17- بلقزيز، عبد الاله، 2001، في الديمقراطية والمجتمع المدني، افريقيا الشرق، الدار البيضاء.، ص27-28.
18- القصبي، عبد الغفار رشاد، 2006، التطور السياسي والتحول الديمقراطي والتنمية السياسية وبناء الامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.، ص367
19- بلقزيز، 2001، ص32-33) مرجع سابق الذكر
20- إبراهيم، حسين توفيق، 2007، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، الامارات، مركز الخليج للأبحاث.ص32.
21- نايف، محمد احمد، 2012، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار الحامد، عمان.ص108.
22- اوكوكو، جوما انتوني، 2003، المجتمع المدني. عمليات التحول الديمقراطي، "ترجمة" هالة ثابت، الجمعية الافريقية للعلوم السياسية، القاهرة.ص110
23- رفاعي، صفا علي، 2013، المجتمع المدني ومستقبل التنمية، دار الوفاء، الإسكندرية.ص28

24- جيل، غرايم، 2005، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، وزارة الثقافة، دمشق.ص318.
25- الصبيحي، احمد شكر، 2000، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز الدراسات العربية، القاهرة.ص39
26- الصادق، 2005، ص42،41)
27- عبدالفتاح ، نبيل، وآخرون، 2004، المنظمات الأهلية العربية والحكومية: قضايا وإشكاليات وحالات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.ص307.
28- قنديل، 2006، ص35)،
29- أرسلان، شكيب ، تاريخ الحركة النقابية بالمغرب : الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب، مجلة أبحاث عدد 20 لسنة الرابعة، خريف، 1987م، الرباط. ص: 5
30- ثابت، أحمد، 1999م، التحول الديمقراطي في المغرب، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.، ص19
31- الهاشمي، محمد، الانتخابات التشريعية (2007): تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 345، نوفمبر 2007، بيروت. ص39.
32- قرنفل، حسين، 1997، النخبة السياسية والسلطة: مقارنة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.ص291-292.
33- نوير، عبدالسلام، 2004، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.ص110.
34- قنديل، 2004، ص277 – 310)
35- نوير، 2004، ص97)
36- ساعف، عبدالله، 1994، اضطراب الدولــة حول العلاقة بين الدولة البنيوية والدولة المتغيرة في جديلة الدولة والمجتمع بالمغرب، أفريقيا الشرق، ط1، الدار البيضاء. ص268.
وغيرها من المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث :
ـ عبد الصادق، علي، 2005، مفهوم المجتمع المدني في قراءة أولية، مركز المحروسة للنشر، القاهرة،ص83.
ـ عبد الرحمن، المالكي، السوسيولوجيا الكولونياليه ، أما ظاهرة الهجرة القروية في المغرب، مجلة عمران عدد17، 2016، الرباط،ص24.
ـ الشــرفي، محمد، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، جريدة الحياة اللندنية، 6 يونيو 2010، لندن،ص13.
سعيد، محمد السيد، الاعلام وثقافة المجتمع المدني، ورقة مقدمة للمؤتمر الثاني للمنظمات الاهلية العربية، 1997م، القاهرة،ص3.
ـ دور المؤسسات الألمانية في تهيئة الأجواء للانتخابات المغربية، ت. ن، 13 / 3/ 2012، ت. ز 12/ 12 / 2023